

استكشاف مستقبل العلاقات الصينية العربية في الخليج: إلى أين تتجه البوصلة الاستراتيجية؟

Exploring the future of Chinese-Arab relations in the Gulf:

Where is the Strategic Compass heading?

*عبد الغاني دندان

جامعة 8 ماي 1945 قالمة - الجزائر

dendene.abdelghani@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024 /04/18

تاريخ الارسال: 2024/01/01

ملخص:

شهدت العلاقات بين الصين والدول العربية في منطقة الخليج تطورا وتغيرا كبيرا عبر السنوات. يتطلب الوضع الجيوسياسي في منطقة الخليج -مع تزايد تأثير الصين في الشؤون العالمية- تحليلا شاملا لتوقعات وديناميات هذه العلاقة مستقبلا. فكل من الصين ودول الخليج العربية تبدي اهتماما متزايدا بتعزيز علاقاتهم الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى فحص العوامل الرئيسية التي تشكل علاقات الصين مع الدول العربية في الخليج، مستكشفة المجالات المحتملة للتعاون والصراع. وهي تخلص إلى أن عوامل كالتعاون في مجال الطاقة وتطوير البنية التحتية والاعتبارات الجيوسياسية ستستمر في تشكيل البوصلة الاستراتيجية للعلاقات الصينية العربية في الخليج مستقبلا، غير أن العديد من التحديات وعدم اليقين -بما في ذلك النزاعات الإقليمية وديناميات القوى العالمية أيضا- ستؤثر على مسار هذه العلاقة. وعليه سيكون مستقبل العلاقات الصينية العربية في الخليج مرهونا بقدرة الجانبين على التنقل بسلاسة بين هذه التحديات واستثمار الفرص التي تنتظرهما.

كلمات مفتاحية: العلاقات الصينية-الخليجية. مبادرة الطريق والحزام. البوصلة الاستراتيجية.

Abstract:

The relations between China and the Arab countries in the Gulf region have witnessed significant development and change over the years. The geopolitical situation in the Gulf region - with the increasing influence of China in global affairs- requires a comprehensive analysis of the future expectations and dynamics of this relationship. Both China and the Arab Gulf countries show growing interest in enhancing their economic, political, and even security relations. Therefore, this study aims to examine the key factors shaping China's relations with the Arab countries in the Gulf, exploring potential areas of cooperation and conflict. It concludes that factors such as cooperation in energy, infrastructure development, and geopolitical considerations will continue to shape the strategic compass of Sino-Arab relations in the Gulf in the future. However, many challenges and uncertainties -including regional conflicts and global power dynamics- will impact the course of this relationship. Consequently, the future of Sino-Arab relations in the Gulf will depend on the ability of both sides to navigate smoothly between these challenges and capitalize on the opportunities that await them.

Keywords: Chinese-Gulf Relations. Belt and Road Initiative. Strategic Compass.

*المؤلف المرسل

مقدمة

تعتبر علاقة الصين بالعالم العربي واحدة من أبرز وأكثر القطاعات تأثيراً في العلاقات الخارجية للصين، وهي أيضاً مجال رئيسي في دبلوماسيتها. أين يمكن تتبع التواصل والتبادل الودي بين الصين والمنطقة العربية إلى الفترة التي تسبق تأسيس الديانة الإسلامية وتشكيل الإمبراطورية العربية الكبيرة. فمنذ خمسينيات القرن الماضي، أقامت الصين تدريجياً علاقات دبلوماسية رسمية مع جميع الدول العربية. ضمن هذه العملية، توسعت الروابط الثنائية بين الصين والعالم العربي باتجاه ميادين متنوعة وتعمقت على مستويات متعددة، مما أدى إلى تحقيق تقدم كبير في التفاهم المتبادل. وعليه، فالمبدأ المحوري الذي صبغ تجربة العلاقة الصينية العربية هو الصداقة والتعاون، بينما شكل الاحترام والدعم المتبادل روحها الأساسية السائدة.

اقتصادياً، قامت الصين ودول الخليج العربي بتكوين علاقات وثيقة من خلال التجارة والاستثمار. فالصين، كثاني أكبر اقتصاد في العالم، لديها شهية جشعة لموارد الطاقة، مما يجعلها سوقاً حاسمة لصادرات النفط والغاز الخليجية. بدورها، استقبلت دول الخليج العربي الاستثمار الصيني في مختلف القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية والبناء والاتصالات. وعليه، فقد أدى هذا الترابط الاقتصادي إلى تأسيس شراكات استراتيجية وتعزيز التعاون عبر مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق ومنتدى التعاون بين الصين والدول العربية.

سياسياً، توسعت تدريجياً مشاركة الصين مع دول الخليج العربي، مدفوعة في المقام الأول بسعيها لتحقيق الاستقرار الإقليمي والحصول على الموارد الحيوية. حيث سعت الصين إلى الحفاظ على علاقات ودية مع جميع دول الخليج العربي متجنباً التحيز لأي جانب في الصراعات الإقليمية، مثل النزاعات المستمرة بين قطر ودول جوارها. ومع ذلك، فقد دفع التأثير المتزايد للصين للعب دوراً أكثر نشاطاً في التوسط وتعزيز الحوار في بعض الحالات، حماية لمصالحها وحفاظاً على الاستقرار الإقليمي.

ضمن هذا السياق، فالعلاقات الاستراتيجية بين الصين ودول الخليج العربي تتأثر بتطورات الديناميات الإقليمية. فمع اعتماد دول الخليج العربي تقليدياً بشكل كبير على القوى الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، لضمانات الأمن والتعاون الدفاعي، فقد قدمت الأهمية المتزايدة للصين على المستوى العالمي بديلاً لدول الخليج لتنويع شراكاتها الاستراتيجية، مما يقلل من اعتمادها على قوة واحدة. ومنه، فقد دفع ذلك دول الخليج العربي إلى ضرورة تحقيقها لتوازن حساس، تسعى من خلاله إلى تنظيم علاقاتها مع الصين من جهة وحلفائها التقليديين الغربيين من جهة أخرى.

1- الإشكالية: ما هي العوامل الرئيسية التي تشكل ديناميات التطور والآثار الاستراتيجية للعلاقات

الصينية العربية في منطقة الخليج؟

يمكن أن تساعد هذه الأسئلة الفرعية في توفير فهم أشمل للإشكالية المركزية:

- كيف أثر السياق التاريخي للعلاقات الصينية العربية على الديناميات الحالية في منطقة الخليج؟

- ما هي المصالح الاقتصادية عموما والطاقوية خصوصا التي تدفع تفاعل الصين مع الدول العربية في منطقة الخليج؟
- كيف تؤثر الاعتبارات السياسية والأمنية على العلاقات الصينية العربية في منطقة الخليج، بما في ذلك التحالفات والشراكات المحتملة؟
- ما هي تداعيات مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) على تفاعل الصين مع الدول العربية في منطقة الخليج؟

2- الفرضيات:

نورد فرضيتين مركبتين ترتبطان بالسؤال المركزي:

الفرضية الأولى: ارتفاع التشابك الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الصين والدول العربية في منطقة الخليج، والذي تدعمه التجارة في مجال الطاقة ومشاريع البنية التحتية، سيؤدي إلى تعميق العلاقات السياسية والاستراتيجية في المستقبل.

الفرضية الثانية: مع توسيع الصين لوجودها في منطقة الخليج، قد تواجه تحديات تتعلق بالصراعات الإقليمية واختلاف المصالح الجيوسياسية، مما قد يؤدي إلى علاقة صينية-عربية أكثر تعقيدا في السنوات القادمة.

تستهدف هذه الدراسة بشكل أساسي استكشاف المسار المستقبلي للعلاقات الصينية العربية في منطقة الخليج، مع التركيز بشكل خاص على تحديد البوصلة الاستراتيجية التي توجه هذه الشراكة المتطورة عبر تحليل شامل للروابط التاريخية والتعاونات الاقتصادية والمصالح الجيوسياسية والتبادلات الثقافية بين الصين والدول العربية في منطقة الخليج. كما تسعى إلى فك رموز الديناميات الحالية وتوقع التطورات المحتملة مستقبلا من خلال فحص السياق الجيوسياسي، والتداولات الاقتصادية، واعتبارات الأمن الإقليمي. وهي بذلك تهدف إلى تقديم رؤى واستبصارات حول العوامل التي تشكل الاتجاه الاستراتيجي للعلاقات الصينية العربية في الخليج، مما يسهم في فهم دقيق للديناميات المتطورة والتأثيرات المحتملة على المشهد الدولي بشكل عام.

أولاً: الإطار المنهجي والنظري للدراسة

1. المقاربة المنهجية

وظفت الدراسة المنهج التاريخي، لرصد التطورات في العلاقات الصينية العربية منذ النشأة والتأسيس، كما ارتكزت على منهج دراسة الحالة، من خلال اختيار وتحليل دراسات الحالة المحددة للمشاريع الثنائية الرئيسية، كتطوير البنية التحتية، واتفاقيات التجارة، والتعاون في مجال الطاقة، والتعاون العسكري. وكذا تأثير مبادرة الحزام والطريق على منطقة الخليج، ودور الموارد الطاقوية في العلاقة، والمشاركة العسكرية الصينية في الخليج. كما حاولت الدراسة تصور وضع مستقبلي للعلاقات الصينية العربية في الخليج بناء على نتائج البحث، مع مراعاة الاتجاهات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، وحول التجارة والاستثمار والتعاون في مجال الطاقة والروابط العسكرية بين الصين ودول الخليج العربية.

2. التصور النظري لفهم العلاقات الصينية-العربية في الخليج

يمكن أن يستند تحليلنا لهذا الموضوع على عدة نظريات ومفاهيم رئيسية في العلاقات الدولية والجيوسياسية. تتضمن هذه العلاقات مشاركة الصين مع دول منطقة الخليج العربي، بما في ذلك البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. يجب أن ينظر الإطار النظري في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. وفيما يلي بعض المقاربات النظرية الرئيسية التي يمكن الاستعانة بها لفهم أعمق للموضوع:

الواقعية: تسلط الواقعية الضوء على دور القوة والمصالح الوطنية في العلاقات الدولية. وفي سياق العلاقات الصينية-الخليج العربي، ستوظف هذه النظرية من خلال التأكيد على حاجة الصين إلى مصادر الطاقة ورغبتها في توسيع تأثيرها ووجودها في المنطقة. وبدورها، قد تبحث دول الخليج العربي الدعم والاستثمارات الصينية لتعزيز أمنها. فضلاً عن البحث في كيفية توجيه دول مختلفة في المنطقة نفسها مع الصين وسائر القوى العالمية تحقيقاً لتوازن الديناميات السلطوية وفقاً لمنظار نظرية توازن القوى.

ومع أن الدراسة تستخدم النظرية الواقعية لاستكشاف التفاعل بين النفوذ الجيواقتصادي للصين في دول مجلس التعاون الخليجي وأهدافها الجيوسياسية الأوسع على الساحة العالمية، إلا أن ذلك لا يمنع من الاعتماد على مقاربات ونظريات وأطر تحليلية أخرى ذات قدرة تفسيرية للموضوع.

- **المقاربة الاقتصادية:** تركز المقاربة الاقتصادية على دور الترابط الاقتصادي في تشكيل العلاقات الدولية؛ حيث يمكن تحليل الاعتماد الصيني على الخليج العربي في موارد الطاقة، فضلاً عن استثماراتها في البنية التحتية والتجارة في المنطقة من خلال هذا العدسة. الأمر الذي يمكن أن يساعد في شرح الحوافز الاقتصادية التي تدفع العلاقات بين الطرفين.

- **مقاربة الجيوسياسية:** تنظر النظريات الجيوسياسية في الجوانب الاستراتيجية والجغرافية للعلاقات الدولية. فموقع الخليج العربي الاستراتيجي، وقربه من مسارات الشحن العالمية الرئيسية، وأهميته لنقل الطاقة

تجعله نقطة محورية في مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI). يجب أن يحلل هذا الإطار كيف تؤثر العوامل الجيوسياسية على العلاقات البينية.

- **المقاربة البنائية:** تؤكد هذه المقاربة على دور الأفكار والهويات والقيم في تشكيل العلاقات الدولية. وهو ما يساعدنا في إدراك كيفية تأثير العوامل الثقافية والدينية والتاريخية على تصورات وسلوك كل من الصين ودول الخليج العربي. كما يمكن إقحام مفهوم القوة الناعمة ضمن هذا الإطار، عند تحليل استخدام الصين للدبلوماسية الثقافية وتبادلات التعليم والمشاركة الإعلامية مع دول المنطقة، لفهم كيف تتشكل الإدراكات وتؤثر على العلاقات الصينية العربية في الخليج.

بشكل عام، تشكل هذه العدسات التحليلية المنظار الأساسي لتحليل طبيعة العلاقات الصينية-الخليج العربي المتعددة الجوانب، والتي تشمل التعاون الاقتصادي والأمن الطاقة والدبلوماسية السياسية والتبادلات الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية بين عدة أمور أخرى. والتي يمكن لنا تطبيقها على دراسات حالة محددة أو أحداث أو سياسات معينة لتحقيق فهم أعمق للعلاقات المتشابكة والمعقدة بين الصين ودول الخليج العربي.

3. مراجعة الأدبيات

يستهدف إجراء استعراض للأعمال العلمية القائمة والتقارير والمقالات حول العلاقات الصينية العربية في الخليج إرساء إطار نظري وتحديد الفجوات في المعرفة. إذ أن العلاقة بين الصين ودول الخليج العربي هي ذات أهمية متزايدة في المشهد الجيوسياسي العالمي. وفيما يلي بعض الدراسات المتخصصة في الموضوع:

- **المشاركة المتزايدة للصين في منطقة الخليج،** من تأليف جوناثان فولتون (2017)، تستكشف هذه الدراسة الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والأمنية للصين في منطقة الخليج، بالتركيز على مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على دول الخليج العربي. كما تناقش نهج الصين تجاه قضايا الأمن في منطقة الخليج.

- **منتدى التعاون بين الصين ودول العرب: نهج جديد للعلاقات الاقتصادية؟** من تأليف آية علام (2018)، يفحص هذا المقال إنشاء وتطوير منتدى التعاون بين الصين والدول العربية (CASC) ودوره في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الصين ودول الخليج العربي. كما يناقش أيضا التحديات والفرص أمام هذا المنتدى.

- **الدور المتزايد للصين في الشرق الأوسط: تأثيره على المنطقة وخارجها،** تحرير نيف هوريش (2020)، يتضمن هذا الكتاب المحرر فصولا تناقش جوانب مختلفة للعلاقات بين الصين والشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج. ويوفر رؤى حول الاستثمارات الاقتصادية للصين والعلاقات السياسية والاهتمامات الطاقوية في دول الخليج العربي.

- **الدبلوماسية الصينية ومجلس التعاون الخليجي: نهج متعدد الطبقات،** من تأليف بيتر نويمان (2017)، يناقش هذا المقال مشاركة الصين مع دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً النهج الدقيق للصين تجاه الدول الخليجية الفردية ومجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي.

- الانتقال لآسيا في منطقة الخليج: تأثير الصين المتزايد في المنطقة، تأليف دانييلي غراسي (2017)، يستكشف هذا البحث العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية المتطورة بين دول الخليج والصين. كما يناقش تداعيات انتقال دول الخليج نحو آسيا وآثارها على الولايات المتحدة.

- الاهتمامات الاستراتيجية للصين في منطقة الخليج، تأليف مورديكاي شازيزا (2018)، تقدم هذه الورقة تحليل شامل للاهتمامات الاستراتيجية للصين في منطقة الخليج، بما في ذلك مخاوفها الأمنية واستثماراتها الاقتصادية ودور شبه الجزيرة العربية في مبادرة الحزام والطريق.

تعد المصادر المستعرضة أعلاه نقطة بداية جيدة لفهم العلاقات متعددة الجوانب بين الصين ودول الخليج العربي. وللبقاء على اطلاع على هذا الموضوع، يفضل البحث عن مقالات أكاديمية وتقارير سياسية أحدث.

ثانيا: دراسة السياق التاريخي لتطور العلاقات الصينية العربية في الخليج

إن دراسة السياق التاريخي لتطور العلاقات الصينية العربية في الخليج هي موضوع معقد ومثير، يتناول بالدراسة الروابط والتفاعلات التاريخية بين هاتين المنطقتين. وتشمل هذه الدراسة استكشافا شاملا للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي نشأت على مر القرون. فمن الناحية التاريخية، كان طريق الحرير ممرا تجاريا حيويا يربط الصين والعالم العربي، مما ساهم في تيسير تبادل البضائع والمعرفة والتأثيرات الثقافية. ونتيجة لذلك، شكلت الشبكات التجارية القديمة دورا حاسما في بناء الأسس الأولية لهذه العلاقة.

مع مرور الوقت، أصبحت منطقة الخليج نقطة رئيسية للتلاق لتوسع الصين في العالم. فمصالح الصين الاقتصادية المتنامية في الخليج، والمدفوعة أساسا بحاجتها المتزايدة للطاقة، كان لها تأثير كبير على هذه العلاقة. من جانب آخر، يتضمن السياق التاريخي أيضا الديناميات السياسية والعلاقات الدبلوماسية والتحالفات الاستراتيجية التي تطورت، ولا سيما في العقود الأخيرة. ومع استمرار دور الصين في الشرق الأوسط في التطور، فإن دراسة السياق التاريخي للعلاقات الصينية العربية في الخليج ضرورة ملحة لفهم تفاصيل الجيوسياسية المعاصرة وأمن الطاقة والتبادلات الثقافية التي ما تزال تشكل مستقبلهم المترابط.

ضمن هذا الإطار، تتمتع الصين والدول العربية بتاريخ طويل من التبادلات الودية. فخلال فترة الحرب الباردة، تم تحقيق إنجازات كبيرة في التعاون السياسي الثنائي بينهما. وشهدت السنوات الأخيرة نجاحا كبيرا في التعاون الشامل من أجل المنفعة المتبادلة ضمن إطار منتدى التعاون الصيني العربي. ومع ذلك، ظهرت التوترات في الشرق الأوسط ومبادرة الشرق الأوسط الكبرى للولايات المتحدة كتحديات جديدة لمستقبل تطوير العلاقات الثنائية. وبالتالي لم تظل سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط ثابتة، فقد جلبت تعديلاتها الفورية دفعا للتنمية الصحية والسليمة للعلاقات الصينية العربية.

تقع الدول العربية البالغ عددها 22 دولة أساسا في غرب آسيا وشمال إفريقيا وتغطي مساحة تقريبية تبلغ 14.26 مليون كيلومتر مربع، ما يمثل حوالي 9.5% من إجمالي مساحة العالم. ويشكل السكان الذين يعيشون في تلك الدول حوالي 270 مليون نسمة، وهو ما يعادل تقريبا 4% من سكان العالم. ونظرا لموقعها الاستراتيجي

البارز وثرواتها الوفيرة من النفط والغاز، كانت الدول العربية دائما مركزا رئيسيا للأنشطة الدولية والتنافس. وعليه، تحمل الدول العربية بشكل فريد أهمية بالغة بالنسبة لاهتمامات الصين على الساحة الدولية. حيث بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية صفحة جديدة عام 1956 عندما قادت مصر وسوريا واليمن جهود إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين. وعلى مدى الخمسين سنة الثانية من القرن العشرين، شهدت العلاقات الصينية العربية أربع فترات مهمة. في الخمسينيات من القرن العشرين، نجحت جمهورية الصين الشعبية الجديدة في تحقيق إنجازات دبلوماسية ملحوظة مثل مؤتمر باندونج عام 1955 وتعزيز مبادئ التعايش السلمي الخمسة، مما ساهم في تعزيز التفاهم المتبادل بين الصين والدول العربية وبدء العلاقات الثنائية بينهما¹. في الخمسينات من القرن العشرين، شهدت آسيا وإفريقيا اندفاعا لحركات الاستقلال الوطني. حيث أطلقت جبهة التحرير الوطني الجزائرية تمردا مسلحا وشاركت ببسالة في النضال من أجل استقلال الجزائر في عام 1954. كما حققت السودان والمغرب وتونس استقلالها بتتابع في عام 1956. ومنه، فقد حصلت الصين على دعم قوي من جانب العالم العربي بسبب دعمها الثابت لحركات الاستقلال الوطني ومكافحة الاستعمار الأجنبي. خلال هذه الفترة، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع العراق والمغرب والجزائر والسودان بعد مصر وسوريا واليمن، مما عد قفزة مهمة في تطوير العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

أما في ستينات القرن العشرين، فقد عانت الصين من اضطرابات وتأثير الثورة الثقافية الصينية "Revolution Cultural" والتركيز على الأيديولوجيا في الدبلوماسية، مما أثر على العلاقات مع العديد من الدول العربية وزرع الشك والانعزال. نتج عن ذلك تراجع العلاقات الصينية العربية، حيث كانت جنوب اليمن هي الدولة العربية الوحيدة التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين خلال هذه الفترة.

بعد عقد من تلك الفترة، أي في سبعينات القرن العشرين، فقد عملت الصين على ضبط سياستها الخارجية والتخلص من تأثير الأيديولوجية اليسارية الفائقة "Ultra-Leftist" إبان الستينيات، وبذلت جهودا لاستعادة وتعزيز العلاقات الودية مع جميع الدول في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، أقامت الصين علاقات دبلوماسية على التوالي مع الكويت ولبنان والأردن وعمان، مما أعاد إلى الواجهة تحسين العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية ومرحبا بوصول المرحلة الثانية المهمة في تطوير العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية.

مع تأسيس استراتيجية الإصلاح والانفتاح في الصين في الثمانينيات بالتركيز أكثر على التنمية الاقتصادية، أقامت الصين المبدأ الخاص بـ "رسم خط" "drawing a line" بينها وبين الدول الأخرى التي تتبنى أنظمة اجتماعية أو أيديولوجيات مختلفة، وبدلا من ذلك، قامت بتعزيز علاقاتها مع جميع الدول بروح مبادئ السلام. ولذلك فقد دخلت العلاقات الصينية العربية في عصر جديد من التطور. ضمن هذه الفترة، أقامت دول مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر وفلسطين والبحرين علاقات دبلوماسية مع الصين، لتتضم المملكة العربية السعودية لهم في عام 1990. وبحلول ذلك الوقت، قامت الصين بإقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الدول العربية. وللإشارة، فإن تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية - التي تعتبر قوة مؤثرة

جدا في العالم العربي الإسلامي - كان قد عد إنجازا ملحوظا في الدبلوماسية الصينية في منطقة الشرق الأوسط².

في القرن الواحد والعشرين، ومع حدوث تغييرات كبيرة في الوضع العالمي وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط، وازدهار الاقتصاد الصيني وتساعد مكانتها في العالم، زاد اهتمام الصين بالمنطقة العربية ومشاركتها تدريجيا، أين بدأت في تحقيق مصالح أكبر لها في المنطقة. في هذا الوقت، أصبحت التبادلات والاتصالات الصينية العربية أكثر دينامية وارتباطا. في جانفي 2004، قدم الرئيس الصيني السابق **هو جينتاو** **Hu Jintao** أربعة مبادئ لتطوير العلاقات الصينية العربية خلال لقاءه بالأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك عمرو موسى ووفد من الدول الأعضاء في الجامعة. حيث اتفق الطرفان على بناء منتدى التعاون الصيني العربي ونوع جديد من الشراكة الصينية العربية. وبحلول جوان 2006، عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني العربي في بكين، أين خاضت الوفود مناقشات عميقة حول تعزيز الصداقة وتوسيع التعاون وإقامة شراكة صينية عربية جديدة. كما تم التوصل إلى توافق في العديد من المجالات، مما عزز مرحلة جديدة من التعاون الشامل بين الجانبين.

منذ النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت العلاقات الصينية العربية تطورا وتعزيزا مستمرين من فهم أولي إلى الثقة المتبادلة، مرتبطتين ارتباطا وثيقا بالتطورات العالمية والإقليمية والداخلية وتعكس التعديلات والتغييرات في سياسات الجانبين. وبشكل عام، كانت العلاقات الصينية العربية تشهد اتصالات سياسية متينة وتبادلات مستمرة على المستوى الرفيع. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا زيارات متكررة للزعماء الصينيين إلى الدول العربية وزيارات رؤساء الدول في مصر والمملكة العربية السعودية واليمن والأردن والكويت والبحرين وقطر إلى الصين في المقابل. لقد لعب الاتصال المباشر بين قادة الجانبين دورا لا يمكن تجاوزه في تعزيز تطور العلاقات الثنائية. فمن جانبها، قدمت الصين دعما مستمرا لقضايا الشعب الفلسطيني والقضايا العربية العادلة وتمسكت بموقف محايد في العديد من القضايا الهامة في الشرق الأوسط، مما نال إعجابا واسعا من الدول العربية. ومن جهة أخرى، التزمت الدول العربية بسياسة "صين واحدة" "One China" بشأن مسألة تايوان. ويجب الإشارة كذلك إلى أنه عندما قررت الجمعية العامة السادسة والعشرون في عام 1981 تمرير قرار بإعادة مقعد الصين الشرعي في الأمم المتحدة، كانت الجزائر وألبانيا شريكين مشتركين. حيث صوت حوالي ثلثي دول العرب لصالح القرار، مما قدم مساهمات تاريخية في عودة الصين إلى الأمم المتحدة³.

بالإضافة إلى ذلك، فقد قام كل جانب بتلبية احتياجات الجانب الآخر من خلال التبادلات الاقتصادية وتنفيذ تعاون مربح للجميع "win-win". فقد دخل التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي مرحلة من التعاون الشامل والمتعدد المجالات. حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية أكثر من 51,2 مليار دولار أمريكي في عام 2005، ما يقرب من عشر مرات ما كان عليه في عام 1995. فقد أصبحت الدول

العربية شركاء الصين في التجارة والسوق الثامن للصادرات ومصدرها السابع في الواردات. كما تحقق تقدم كبير أيضا في مجالات مثل تنفيذ المشاريع والتعاون في مجال خدمات العمالة والاستثمار المتبادل. من خلال هذا المسح التاريخي لتطور العلاقات الصينية العربية، يمكن تحديد الأدوار التي لعبتها الصين في تنويع وصف العلاقات مع الدول العربية كالآتي:

1. **دور الصديق والشريك:** فالبلدان العربية وجمهورية الصين الشعبية تحافظان تاريخيا على علاقات صداقة وتناغم، والتي تستمر حتى يومنا هذا. حيث تستند قوة هذه العلاقات الثنائية الاستثنائية بين الطرفين إلى مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو السياسات الخارجية للآخر. فقد قام الجانبان بتعزيز الحوار وتبادل المعرفة والتعلم المتبادل، وأظهرا دائما احترام النظام الاجتماعي ومسارات تطويره بالنسبة لكل طرف، بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية⁴.

2. **دور الموازن والمحايد:** يمكن تحليل التفاعلات السابقة بين مجلس التعاون الخليجي والصين في سياق العلاقات الصينية الإيرانية، التي بدأت في عهد الشاه في عام 1971، حيث يمكن استكشاف موقف حذر من دول الخليج تجاه هذه العلاقات. هذه الشكوك زادت بعد الإطاحة بالشاه، وازدهرت العلاقة تحت الجمهورية الإسلامية. فعندما أقامت دول الخليج علاقاتها الدبلوماسية مع الصين في الثمانينيات من القرن العشرين، ظلت حذرة من نوايا الصين تجاه إيران، خاصة فيما يتعلق بتقارب البلدين في مجموعة من المجالات مثل التكنولوجيا والأسلحة والطاقة. وبينما حافظت الصين على موقف محايد علنيا، قدمت دعما سريا للجمهورية الإسلامية أثناء صراعها مع العراق اعتبارا من عام 1980 وحتى 1988⁵.

وفي ذات السياق، فقد كان التوازن بين الولايات المتحدة والصين مسألة أساسية تشغل بال دول مجلس التعاون الخليجي. فمع زيادة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، بالموازاة مع توسع الصين في الساحة العالمية، دفعت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بقوة نحو اعتبار هذه الديناميات مسألة هامة بشكل متزايد. وعليه، شكلت إدارة هذه التحولات أمرا حساسا للغاية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي نظرا لاعتمادها الشديد على التزامات الأمن الأمريكية. وعليه، فقد دفعت فكرة انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، سواء ككيان جماعي أو ككيانات فردية، إلى التفكير في ضرورة تنويع شراكات الأمن ومصادر توريد الأسلحة. وهو ما أثار إشكالية ما إذا كانت الصين قادرة بفعالية على أن تحل محل الولايات المتحدة كشريك أممي في المنطقة.

3. **دور الدبلوماسي والمؤيد:** رغبت الدول العربية في الحصول على شريك مؤيد للقضايا العربية في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، حيث حققت الدول العربية درجة عالية من هذا الهدف، مثال على ذلك تأييد الصين مصر في مواجهة العدوان الثلاثي عام 1956. واعتبرت الصين أيضا كشريك سياسي ليحل كقوة موازية للهيمنة الدولية سيما بعد انهيار القطبية الثنائية، إذ أن التعاون الصيني- العربي أخذ ابعادا متطورة في المجال السياسي من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية⁶.

وعليه، تعتبر العلاقات بين العرب والصين نتيجة لمزيج من العوامل التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية، بالموازاة مع التعاون المتبادل والتعاطف والتفاعل بين الجانبين. لقد شكلت هذه العلاقة تأثيراً إيجابياً وسلبياً على حد سواء بفعل التطورات على الساحة الدولية والإقليمية والأدوار التي يلعبها كل منهما على الساحة العالمية. كما تطورت العلاقات العربية - الصينية أيضاً من خلال دعم وتأييد الطرفين لبعضهما في مسائل متعددة لتحقيق أهدافهما الخاصة، وهذا يتناقض مع علاقات الصين مع مجموعات إقليمية أخرى، التي تتسم بالقيود وفرض معايير جديدة، مع مراعاة التطورات الدولية وأهداف الصين المستقبلية.

ثالثاً: تحليل دوافع التزام الصين المتزايد في منطقة الخليج

يعتبر زيادة الالتزام الصيني في منطقة الخليج مدفوعاً بتداخل معقد للعوامل الاقتصادية وأمان الطاقة والجيوسياسية. أولاً، فإن احتياجات الصين المتزايدة للطاقة كانت عاملاً رئيسياً في دفعها نحو المشاركة في منطقة الخليج. وبصفتها واحدة من أكبر دول المستهلكين للنفط في العالم، تعتمد الصين بشدة على موارد الطاقة الهائلة في الخليج لتغذية نموها الاقتصادي السريع. ولضمان الوصول إلى هذه الموارد وتقليل اعتمادها على موردي النفط التقليديين، قامت الصين بشكل نشط بالاستثمار في قطاع النفط والغاز في الخليج وأقامت شراكات استراتيجية مع دول مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويؤكد هذا السعي للطاقة بشكل أكبر من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI) التي تهدف إلى تعزيز التواصل مع الخليج ومناطق أخرى، مما يسهل تدفق الموارد والبضائع.

ثانياً، يتمتع الالتزام الصيني في منطقة الخليج بعلاقة وثيقة مع استراتيجية جيوسياسية أوسع. إذ تحمل منطقة الخليج أهمية جيواستراتيجية كبيرة بفضل قربها من طرق التجارة العالمية الرئيسية ودورها في أسواق الطاقة العالمية، وتأثيرها المحتمل على استقرار المنطقة. فمشاركة الصين في منطقة الخليج يتيح لها ممارسة التأثير والحصول على مواقع استراتيجية في منطقة تسيطر عليها تقليدياً الولايات المتحدة. كما أن تبنيها لسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول واستعدادها للانخراط في شراكات اقتصادية دون شروط سياسية جعلتها شريكاً جذاباً لدول الخليج، التي تقدر النهج العملي للدبلوماسية الصينية. فالالتزام المتزايد للصين في منطقة الخليج لا يخدم مصالحها الاقتصادية فحسب، ولكنه أيضاً يعزز تأثيرها ووجودها على المسرح العالمي.

على مدى أكثر من 65 عاماً من التعاون العربي الصيني، تقدمت العلاقات بين الجانبين بشكل مستمر، ووصل التعاون إلى آفاق جديدة من خلال مبادرة "الحزام والطريق". فقد انضمت عشرون دولة عربية وجامعة الدول العربية إلى هذه المبادرة، مما أسفر عن إنشاء أكثر من 200 مشروع تعاوني هام في مختلف القطاعات. ففي عام 2021، بلغ حجم التجارة بين الصين والدول العربية 330 مليار دولار، مما يشكل زيادة بنسبة 37% عن عام 2020، وبالتالي اعتبرت الصين الشريك التجاري الأبرز للدول العربية. هذه الأخيرة التي تحمل أهمية استراتيجية على طول "الحزام والطريق"، أين شاركت بشكل أساسي في هذه المبادرة منذ بدايتها. وعلى الرغم من التحديات العالمية، استمرت العلاقة بين الجانبين في مسار التعزيز مع مرور الوقت⁷.

ضمن هذا الإطار، تشير الحركات الدبلوماسية إلى ازدياد الاهتمام الصيني في الشرق الأوسط، وكذلك اهتمام دول الخليج العربي بعلاقاتها مع بكين. ومع ذلك، وفي ظل التقارب المتزايد بين الصين ودول الخليج، تثار العديد من الأسئلة حول الأسباب والعواقب المحتملة، خصوصا في ضوء العلاقات القوية التي تربط الصين بكل من إيران والولايات المتحدة. ولفهم دوافع التزام الصين المتزايد في منطقة الخليج، من الضروري النظر في ثلاثة عوامل رئيسية⁸:

1. زيادة احتياج الصين المتزايد لموارد الطاقة هو عامل دافع مهم، حيث لا تزال تعتمد على الفحم بالإضافة إلى النفط، مع أن النفط يمثل نسبة تتراوح بين حوالي 20% إلى 25% فقط من استهلاكها الإجمالي للطاقة. وعليه، تظل إمدادات النفط ضرورة استراتيجية أساسية لأمان الصين، مما يؤثر على ديناميات الطاقة العالمية والتجارة، فضلا عن السياسة الخارجية الصينية. كما أنه على الرغم من أن اهتمام الصين الرئيسي في الشرق الأوسط يعود إلى حاجتها المتزايدة للطاقة، إلا أن بكين أصبحت شريكا مهما لدول الخليج في مجموعة متنوعة من المجالات الأخرى، بما في ذلك استثمارات البنية التحتية، وتجارة السلع والخدمات، والتكنولوجيا الرقمية، وقضايا الدفاع والأمان.

2. اعتماد الصين على موارد الطاقة من الخليج ليس تطورا حديثا؛ ففي السنوات بين عامي 1993 و1998، شكلت سلطنة عمان واليمن وإيران والمملكة العربية السعودية، فضلا عن روسيا وإندونيسيا شركاء استيراد النفط الرئيسيين للصين. ومع ذلك، ومنذ عام 2000، ونظرا لتوسع الاقتصاد الصيني، زادت احتياجات الصين من النفط وزادت معه أهمية دول الخليج بالنسبة لأمنها الطاقوي، حيث تستورد بكين حوالي 70% من استهلاكها للنفط من الخليج.

3. في ظل المشاركة السياسية المتزايدة للصين في الشرق الأوسط، قد تنشأ تحديات محتملة تتعلق بعلاقة الصين مع إيران وعلاقة الخليج مع الولايات المتحدة. حيث تطمح الصين إلى أن تكون لاعبا مهما في السياسة والأمن في الشرق الأوسط، خصوصا عند مقارنتها بالمشاركة الأمريكية في المنطقة. ففي معظم الحالات، تسعى الصين لتجنب المشاركة المباشرة في مناطق النزاع أو الالتزامات طويلة الأمد غير الضرورية، مع سعيها إلى الحفاظ على توازن حساس بين علاقاتها مع إيران ودول الخليج، مدركة التنافس والصراع بين هذه الأطراف.

وعليه، فإن ما تنتشه الصين من دول الخليج يمكن تلخيصه في ثلاث كلمات: البترول، الأرباح، والهيبة؛ فقد اعتمدت بكين بشكل أساسي على نهج نيوميركانتيلي وتعاملي (Neo-mercantilist and Transactional approach)، أي أنها تسعى لجني المكاسب المالية من العلاقات الاقتصادية دون تحمل المخاطر الأمنية والعسكرية، في محاولة حل أو تحسين أي من المشاكل السياسية والاجتماعية والجيوسياسية العميقة في المنطقة. هذا النهج الحساس للتوازن، المعروف باسم "الكسب دون ألم" "gain without pain"، ومع أنه قد خدم مصالح الصين بشكل جيد إلى حد الآن، إلا أنه وبشكل تناقضي، يشكل حدودا وقيودا لنفوذ الصين في الوقت نفسه. وعليه، فإن مسألة ما إذا كانت الصين قادرة على الاستمرار في موقفها من الحياد

الصارم يبقى قضية للنظر في المستقبل، إلا أنه يمكن الادعاء بأنه لطالما أن التوازن في أدوات بكين يميل بشكل كبير نحو استخدام القوة الاقتصادية الناعمة بدلا من القوة العسكرية الصلبة، ستعكس سوق الصين الضخمة وصندوقها السيادي وقدرتها التكنولوجية والهندسية الهائلة، محطة اقتصادية قوية في المنطقة مع بقائها في الخلف إزاء القضايا العسكرية والدبلوماسية. وعليه، فمن المرجح ألا يتغير هذا النهج مادام يحافظ على مصالح الصين وسلامتها، حتى مع انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من المنطقة.

رابعا: تقييم الآثار الاقتصادية والسياسية والأمنية للعلاقات الصينية العربية في الخليج

عرفت العلاقات الصينية العربية في الخليج تحولا كبيرا في السنوات الأخيرة، مع تداعيات مهمة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية. فمن الناحية الاقتصادية، مثل وجود الصين المتزايد في منطقة الخليج، نتيجة لاحتياجاتها من الطاقة ومبادرة الحزام والطريق، زيادة في الروابط التجارية والاستثمارات. فالصين تستثمر بشكل كبير في البنية التحتية وقطاعات الطاقة في منطقة الخليج، بالأخص في السعودية والإمارات العربية المتحدة⁹، مساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. ومع ذلك، فقد أثارت هذه الروابط الاقتصادية مخاوف بشأن التبعية للأسواق الصينية واحتمال تآكل الصناعات المحلية. علاوة على ذلك، فإن التأثيرات السياسية ملحوظة، حيث نمت مشاركة الصين في شؤون المنطقة السياسية، مما يؤثر في الديناميات الدبلوماسية والسياسات الإقليمية. فالدول العربية تتعامل بشكل متزايد مع الصين كشريك استراتيجي، مما يمنح بكين منصة للتأثير في الشرق الأوسط، ما من شأنه أن يؤثر على مصالح الولايات المتحدة والدول الغربية التقليدية في المنطقة.

من الناحية الأمنية، أثارت العلاقات الصينية العربية في الخليج مخاوف وفرصا. حيث أعربت الصين عن التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول السيادية، مما يتوافق مع رغبة الدول العربية في الحفاظ على الاستقرار والسيادة في مواجهة النزاعات الإقليمية. كما أن مشاركة الصين في مناقشات الأمن في منطقة الخليج ومشاركتها في المبادرات الدولية المتعلقة بالأمن الإقليمي منحها إمكانية لتقديم وجهة نظر جديدة بشأن حل النزاع والاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، تقدم هذه العلاقات أيضا ديناميات أمنية جديدة، خاصة في مجال التعاون العسكري ومبيعات الأسلحة، والتي يمكن أن تؤثر في التوازنات الأمنية الإقليمية¹⁰. عموما، تتبدى تداعيات العلاقات الصينية العربية في الخليج عبر مجموعة واسعة من القطاعات، من النمو والتنويع الاقتصادي إلى إعادة ترتيب سياسي واعتبارات أمنية، مما يجعلها منظرا جيوسياسيا معقدا ومتطورا بتداعيات تتجاوز المنطقة.

- من الجيواقتصاد إلى الجيوسياسة:

عند تقييم الأهمية الجغرافية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أهداف الصين الجيوسياسية العالمية. يجب علينا تحليل التفاعل بين الاستراتيجية الجيواقتصادية العامة للصين وأهدافها الجيوسياسية من وجهة نظر واقعية.

لقد رسمت الصين تحت رئاسة شي جينبينج أهدافا جيوسياسية تمثلت في القيادة الإقليمية والعالمية. ولتحقيق هذه الأهداف، وضع الرئيس شي إستراتيجية جيواقتصادية ضخمة تتألف من أربع محاور أساسية¹¹: استراتيجية "الخروج" *going out strategy*، استراتيجية الحواف أو الأطراف *periphery strategy*، مبادرة الحزام والطريق *Belt and Road Initiative (BRI)*، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية *Asian Infrastructure Investment Bank*. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تعظيم القوة الاقتصادية والتواجد الصيني حول العالم. من وجهة نظر واقعية، سيتمكن هذا التواجد وعواقبه المتطورة -مثل التوازن في التبعية- الصين من تحقيق أهدافها الجيوسياسية. في هذا السياق، تساهم استراتيجية الصين الجيواقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير في تعزيز الوجود الاقتصادي الصيني في الخليج. ويخدم هذا الوجود بشكل كبير أهداف الصين الجيوسياسية العالمية لسببين: الوزن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وموقعها الاستراتيجي ضمن مبادرة الحزام والطريق.

ومنه، فإذا كان المسار صحيحا، فسيصل المرء في نهاية المطاف إلى وجهته. أين يجب على الصين والدول العربية أن تسير قُدما، يداً واحدة نحو تحقيق إنجازات جديدة، وتعزيز الصداقة والتعاون، والسعي المشترك من أجل القضية النبيلة للسلام والتنمية لصالح الإنسان¹². هكذا كان كلام الرئيس الصيني "شي جين بينغ" *Xi Jinping*، في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، في 21 جانفي 2016.

خامسا: تحديد المجالات والفرص المحتملة للتعاون بين الصين والدول العربية

يمثل تحديد المجالات المحتملة والفرص للتعاون بين الصين والدول العربية جانبا حيويا من التطورات الدبلوماسية والاقتصادية بين هاتين المنطقتين. فقد شهدت العلاقات بينهما تعزيزا تدريجيا، وذلك ليس فقط من أجل الفوائد الاقتصادية المتبادلة، ولكن أيضا لمواجهة التحديات الجيوسياسية المشتركة. ويشكل قطاع الطاقة أحد المجالات البارزة للتعاون. فازدياد احتياجات الصين المتنامية للطاقة أدى إلى استثمارات كبيرة في مصادر النفط والغاز في الدول العربية. حيث شمل هذا التعاون قواعد تنمية البنية التحتية وإقامة مراكز تداول، وهذا يعتبر فوزا مشتركا يضمن أمان الصين من الناحية الطاقوية ويسهم في نمو الاقتصاد في الدول العربية.

كما أن مبادرة الحزام والطريق تمثل فرصة أخرى حيوية للتعاون. وتهدف مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى تعزيز التواصل من خلال مشروعات البنية التحتية في العديد من الدول العربية، ولا سيما تلك التي تقع على مسارات الحرير التاريخية، تشارك بنشاط في هذه المبادرة. تتضمن هذه المشاريع بناء موانئ بحرية وسكك حديدية ومناطق اقتصادية، مما يعزز ليس فقط التنمية الاقتصادية بل وأيضا يعزز الروابط الجيوسياسية. حيث بدأ التعاون في قطاعات التكنولوجيا والابتكار في الظهور كفرصة واعدة. كما تشكل القوة التكنولوجية للصين وسكان الدول العربية الشبان أساسا للشراكات في مجالات مثل الاتصالات والذكاء الصناعي والطاقة المتجددة. وعليه، فإن تحديد هذه المجالات المحتملة للتعاون يعد ضروريا لكلا الجانبين من أجل استثمار قواهما المشتركة وتعزيز علاقة *Sino-Arab* صينو عربية أقوى بتداعيات أوسع على السياسة العالمية والاقتصاد¹³.

تعتبر دول الخليج العربية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للصين وتلعب أدواراً هامة بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي واحتياطاتها الضخمة من النفط والغاز، ونمو اقتصادها السريع والمستقر مع التوسع السريع في سوق السلع والبضائع التي تمتلكها الصين بوفرة. فقد كانت هذه المنطقة -رغم ذلك- خارج تركيز الاهتمام الصيني حتى وقت قريب، حيث كانت بكين مشغولة بأجزاء أخرى من العالم¹⁴ بحثاً على مصالح الصين متعددة المستويات في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في القطاعات الاستراتيجية، فضلاً عن إمداد مستمر ومضمون بالنفط والغاز من المنطقة.

تشير بعض الدراسات إلى أن الروابط الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي قد ازدادت بشكل كبير منذ منتصف التسعينيات ومن المتوقع أن تنمو بسرعة في المستقبل. إذ يهيمن النفط والغاز على واردات الصين من الخليج، وأصبحت المملكة العربية السعودية أكبر مورد، وستظل كذلك في المستقبل القريب. ومع توجيه الصين لزيادة تأثيرها ولعب أدوار استراتيجية أكبر في المنطقة، تركز بكين على المشاركة في قطاعات جديدة واستراتيجية كالطاقة النووية والفضاء والاتصالات وبناء البنية التحتية وغيرها. وتشمل أهداف الصين السياسية والعسكرية والأمنية في المنطقة المشاركة التدريجية في قطاعات الأسلحة والأمان الاستراتيجي، ليس عبر التحدي أو المواجهة المباشرة مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة التي تهيمن حالياً على السوق، ولكن عن طريق استخدام الثقة والدعم من قادة المنطقة.

من جانب آخر، تؤثر عدة عوامل في موقف الصين من القضايا في منطقة الخليج العربي، حيث يعد الأمان الطاقوي قضية أساسية مرتبطة بالمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تطورت أهداف التجارة والاستثمار، مما أدى إلى زيادة التجارة والعديد من المشاريع نتيجة لازدياد حاجة الصين للمنطقة واحتياج المنطقة إلى استثمارات كبيرة. كما يعد دور الولايات المتحدة في سياسة الصين في الشرق الأوسط وتأثيرها الفعلي على مواقف الصين وتجاريتها أمراً ملحوظاً.

وفي السياق نفسه، تعد العلاقة المعقدة والمتشابكة بين الصين واللاعبين الرئيسيين في المنطقة على غرار المملكة العربية السعودية، وإيران، وإسرائيل عاملاً حيوياً لفهم نهج الصين وسياساتها تجاه المنطقة العربية وقضاياها الحيوية، وتتبع رغبة الصين في التفوق في المنطقة من إرث تاريخي يعود إلى العصور الإمبراطورية، وتتسق هذه الرغبة حالياً مع نموها الاقتصادي المزدهر.¹⁵

سادساً: التحديات المستقبلية المحتملة في مسار العلاقات الصينية-العربية في الخليج

تتعدد التحديات المحتملة في مسار العلاقات الصينية العربية في الخليج فضلاً عن كونها معقدة. إذ تمثل الديناميات الاقتصادية تحدياً كبيراً؛ فبينما قدمت الوجودية الاقتصادية المتزايدة للصين في المنطقة الخليجية فرصاً اقتصادية للدول العربية، فإنها تثير أيضاً مخاوف بشأن الاعتماد المفرط على شريك اقتصادي واحد، ما قد يؤدي إلى انعدام التوازن في علاقات التجارة، وإلى تعرض الدول للتقلبات الاقتصادية العالمية. بالإضافة إلى أن توسع مبادرة الحزام والطريق الصينية في المنطقة، قد يثير مخاوف بشأن التأثير السياسي وقضايا السيادة.

من جهة أخرى، قد تظهر تحديات سياسية وأمنية مستقبلية؛ إذ يمكن أن تتعارض المشاركة المتزايدة للصين في الخليج، خاصة من خلال استثماراتها في مجال الطاقة والشراكات، مع المشهد الجيوسياسي المعقد في المنطقة، ما قد يؤدي إلى توترات محتملة لا سيما إذا تعارضت مصالح الصين مع القوى العظمى الأخرى مثل الولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى قضايا تتعلق بحقوق الإنسان وممارسات العمل وقضايا البيئة في الصين، التي من شأنها أن تؤدي إلى توتر في العلاقات مع الدول العربية التي تدعو إلى قيم ومبادئ معينة. وعليه، قد يتطلب التعامل مع هذه التحديات إلى دبلوماسية دقيقة وتعاوننا من أجل ضمان علاقة مستقرة ومجدية بين الصين والدول العربية في الخليج.

شهدت السياسة الخارجية الصينية تحولاً استراتيجياً، حيث رسمت إطاراً يهدف إلى تموضع بكين في الصدارة العالمية خلال الثلاثين سنة القادمة، بهدف تعزيز استثماراتها وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع جميع الدول، خصوصاً ذات الأهمية الجيوستراتيجية. ويهدف هذا إلى تأمين احتياجات الاقتصاد الصيني المتسارع ومواكبة نموه المستمر. وعليه، فقد اكتسب هذه المبادرة زخماً بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق في عام 2013 ممثلة الطموح الجيوسياسي الذي يعزز سياسة "حزام واحد، طريق واحد"، كما تهدف إلى إعادة إحياء طريق التجارة القديم، الحرير الذي ربط الصين بآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا.

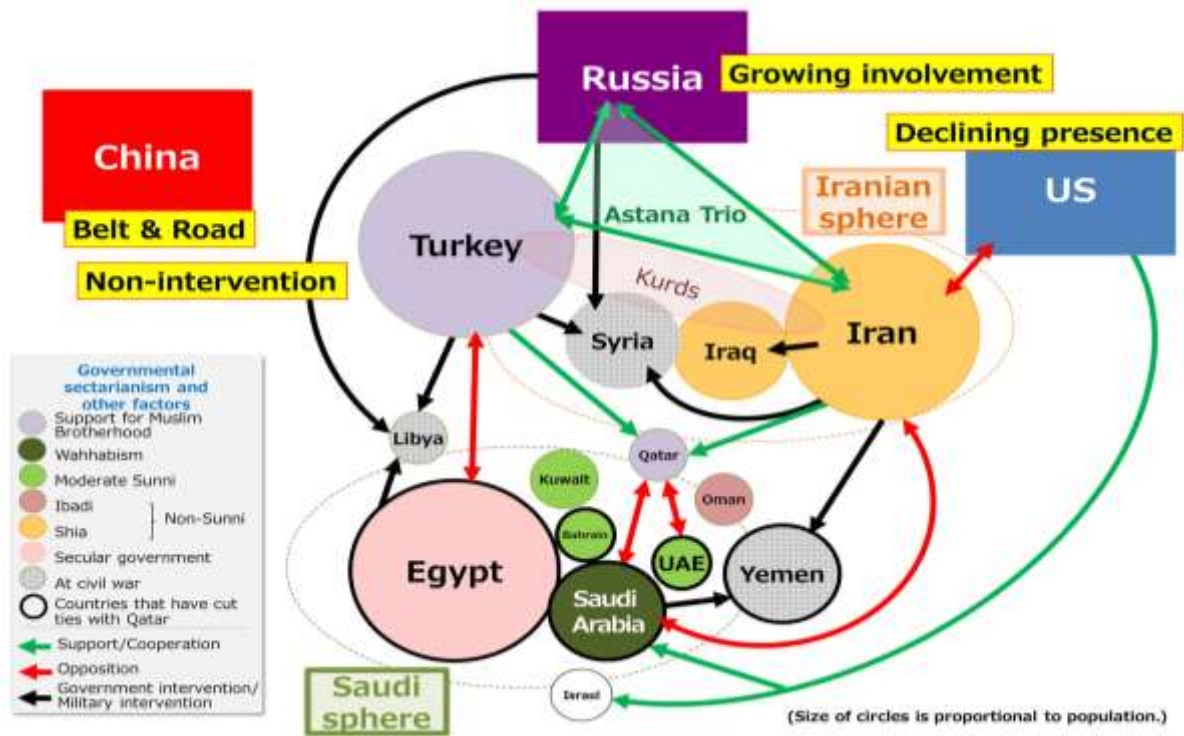
ضمن هذا الإطار، أسست الصين أيضاً بنجاح مسارات وطرق محددة لمبادرة الحزام والطريق تعزيزاً لدورها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولم تعد هذه مسألة اقتصادية فقط، حيث تتضمن المبادرة مسارات متنوعة؛ على غرار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطرق الحرير البحرية. كما أنه وفي إطار تطوير مبادرة الحزام والطريق، تم إنشاء الطريق القطبي الحريري كفرع ثالث لها، والذي يشمل ذلك الطريق البحري الشمالي مع ثلاث ممرات بحرية: الممر الشمالي الغربي، والممر الشمالي الشرقي على طول الحدود الروسية ممتداً إلى السواحل النرويجية، والمسار البحري الذي يمر عبر المياه الدولية¹⁶. ومنه، ومن خلال هذه الجزئية، يمكننا أن نستكشف مختلف الآليات التي اعتمدتها الصين لتعزيز علاقاتها الثنائية، وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية عبر المنتديات الإقليمية للتعاون.

على صعيد آخر، فإن التداعيات الأولية الرئيسية لأزمة كوفيد-19 على العلاقات الاقتصادية العربية الصينية خصوصاً قد يكون لها تأثيرات مهمة؛ حيث أن استخدام الصين لمبادرة "الحزام الصحي" ضمن مبادرة الحزام والطريق لتعزيز مكانتها الدولية يعتمد على عدة عوامل حاسمة. أولاً، قدرة الصين على التغلب على التحديات الاقتصادية الداخلية الناجمة عن أزمة كوفيد-19، مما يتيح لها أن تلعب دوراً هاماً في النظام الدولي. وثانياً، مدى المساعدة الطبية التي تقدمها الصين للدول العربية. وبالتالي، ستكون الآثار السياسية والاستراتيجية لأزمة كوفيد-19 عوامل مؤثرة ذات تداعيات عميقة على النظام العالمي بشكل عام، وطبيعة العلاقات العربية الصينية بشكل خاص.

1. مخاطر التنافس الدولي في المنطقة:

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد قادت تشكيل النظام في الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن تأثيرها قد تراجع بشكل واضح خلال العقد الماضي من القرن الواحد والعشرين. وبغض النظر عن اختلاف القيادة الأمريكية، يرجح أن تظل اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو تقليل تكلفة التدخل في الشرق الأوسط دون تغيير. كما أن روسيا قد أرست نفسها كوسيط في الصراعات في المنطقة، وتتوسع تدريجياً في الميادين السياسية والعسكرية والطاوقية. على الجانب الآخر، ومنذ إعلان مبادرتها للحزام والطريق، زادت الصين بسرعة استثماراتها في الشرق الأوسط، واستفادت بشكل قوي من جائحة كوفيد-19 لتوسيع تواجدتها بتوفيرها المساعدة الطبية بسرعة للدول في المنطقة. وللإشارة فقد حذرت الولايات المتحدة من هذا التوسع، مع حثها الدول متوسطة القوة على إعادة النظر في علاقاتها مع كل من روسيا والصين (أنظر الشكل أدناه). غير أنه وفي ظل غياب قائد يشكل النظام، ستسعى دول الشرق الأوسط إلى أن تتخذ مبادرات فعالة لتخفيف التوترات في المنطقة¹⁷.

الشكل رقم (01): العلاقات الرئيسية بين الولايات المتحدة وروسيا والصين في الشرق الأوسط



Source: Ito Mashino, The Future of The Middle East Caught Between Us-China and Us-Russia Rivalry, Mitsui & Co. Global Strategic Studies Institute Monthly Report, August 2020, p 2.

مع توسع تأثير الصين وروسيا في الشرق الأوسط، يتزايد القلق من أن تكون تداعيات التنافس بين الولايات المتحدة وهاتين الدولتين لها تأثير كبير على الجيوسياسية والاقتصاد في المنطقة. يحث هذا على استكشاف كيفية تصور الشرق الأوسط للصين وروسيا وتحليل المجالات المحددة التي يتم فيها توسيع وجودهما.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا يدفعنا للتساؤل حول كيفية استجابة الولايات المتحدة، وهي تتبنى نهجا أكثر حذرا، لهذا الوضع المتطور. ما يصعب من فهم آفاق المستقبل للشرق الأوسط الذي يجد نفسه مشدودا في خضم التوترات بين الولايات المتحدة والصين وروسيا.

2. غياب الزعامة والدور المحوري في تحديد النظام في منطقة الخليج

على الرغم من زيادة تأثير روسيا والصين في المجالات السياسية والاقتصادية، يجب أن ندرك بشكل حاسم أنه ليس لدى أي من البلدين دور قيادي في تشكيل النظام في المنطقة. فروسيا ليست لديها القوة المالية لتحل محل الولايات المتحدة، بينما يحكم الصين مبدأ عدم التدخل. كما أنه لا يوجد لديهما الدافع ولا يرون أي فائدة في فرض النظام في المنطقة، وعليه، فمن غير المرجح أن يتدخلوا بشكل يتجاوز قدراتهم ومصالحهم. من هذا المنطلق، فإن عبء فرض النظام في المنطقة يقع على عاتق الدول الرئيسية فيها، مع إشراك الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين حسب الحاجة. كما أنه من الطبيعي ومن الممكن أن يستغرق بناء علاقة ثقة بين الدول الخليجية في حد ذاتها أو مع الدول المجاورة والقوى الإقليمية والعالمية الأخرى، وقتا طويلا وجهدا مستمرا. وعلى الرغم من عدم حل النزاعات (تحقيق السلام) في المنطقة بشكل كلي، فإن هناك آليات قد تعمل على تخفيف التوترات (المصالحة) وإن كانت غير كاملة.

إن المفتاح للتطورات المستقبلية هو ما يحدث في المنطقة العربية، حيث تلعب المملكة العربية السعودية دور القائد. كما أن السبب الرئيسي في عدم الاستقرار الحالي في الخليج حسب تصورنا هو الفراغ المحلي للسلطة داخل المنطقة العربية نتيجة لـ "الربيع العربي" وصعود تنظيم الدولة الإسلامية، إلى جانب عدم قدرة الولايات المتحدة على اتخاذ تدابير فعالة لملء هذا الفراغ. من خلال تصاعد تدخلهما وتدخلاتهما العسكرية في سوريا واليمن وليبيا والعراق ولبنان ودول عربية أخرى وموقع إسرائيل في المنطقة، حيث ظهرت فراغات السلطة، زادت تركيا وإيران من التوترات مع المملكة العربية السعودية، التي تفتخر بأنها القوة الرائدة بين دول العرب¹⁸.

يرى الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي أن مستقبل العلاقات العربية سيستمر على ثلاث قواعد، وبناء عليه فإن على الدول العربية -منفردة أو مجتمعة- أن تبني استراتيجية علاقاتها مع الصين على أساس هذه القواعد الثلاث التي سترداد ثباتا في الاستراتيجية الصينية تجاه المنطقة حتى سنة 2030.¹⁹

- **العسكرة Militarisation**: استمرار نزوع صيني نحو العسكرة النسبية والبطيئة لبعض مرافق مشروع الحزام والطريق الصيني في المنطقة، لضمان أمن المصالح الصينية دون الوصول إلى درجة المواجهة مع القوى الدولية الكبرى.

- **البراغماتية Pragmatism**: استمرار قوة النزعة البراغماتية في السياسة الصينية، والثبات على استراتيجية عدم دخول الصين في الصراعات الثنائية بين القوى الإقليمية الشرق أوسطية.

- **الدبلوماسية Diplomacy**: انخراط نسبي من الدبلوماسية الصينية في العمل على التحويل التدريجي للعلاقات الدولية الشرق أوسطية من مستوى المباراة الصفرية إلى مستوى المباراة غير الصفرية، وتعزيز إدارة التنافس.

بما أن العلاقات الاستراتيجية بين الصين ودول الخليج العربي شهدت نموا كبيرا في السنوات الأخيرة، مدفوعة بالتعاون الاقتصادي والمشاركة السياسية وتطورات الديناميات الإقليمية. وبينما جمعت الروابط الاقتصادية والمصالح المتبادلة الصين ودول الخليج العربي، فإن الحفاظ على توازن حساس بين المصالح المتنافسة يظل تحديا لكلا الجانبين. كما أنه ومع استمرار تطور المشهد الجيوسياسي العالمي، ستستمر طبيعة وديناميات العلاقات الاستراتيجية بينهما في تشكيل الديناميكيات المستقبلية للشرق الأوسط والعالم بشكل عام. هناك نمط واضح بين الدول في منطقة الخليج يشير إلى تزايد الرغبة في إقامة علاقات أوثق مع الصين. وبينما يجد هذا النمط تفسيراً له في الجانب الاقتصادي، فإن هناك أيضاً جانب استراتيجي يتداول. ففي عالم ما بعد الانتفاضات عام 2011، أصبح النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً غير مستقر، مما يؤدي إلى التنافس بين العديد من الدول ذات المصالح والطموحات المتباينة للمنطقة. هذا الأمر الذي يتزامن مع التصور بأن القوة النسبية وتأثير والتزام الولايات المتحدة يشهد انحداراً في المنطقة.

ومنه، ونتيجة للوضع الراهن، تتخذ الدول الخليجية موقفاً حذراً، حيث تسعى جاهدة للحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي تعزز فيه تعاملاتها مع الصين. ويتزامن انسحاب الولايات المتحدة المتوقع مع تطلعات الصين في مبادرة الحزام والطريق، مما يدفع القادة الخليجيين نحو تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية مع الصين. ورغم الاعتراف بأن الصين لا تستطيع تعويض الولايات المتحدة من حيث القدرات العسكرية، إلا أنها تفتقر إلى التوسع في ميدان القوة، والأهم من ذلك، تظهر عدم اهتمامها في هذا الجانب. كما تظهر عمق هذه العلاقات جزءاً كبيراً منها بتكلفة منخفضة نسبياً، حيث قدمت بنية الأمن الأمريكية بيئة آمنة للصين لأصولها ومواطنيها. في حين يسعى القادة الخليجيون، وبشكل خاص، إلى تعزيز هذه العلاقات، حيث شهدت السنوات الأخيرة خطوات صغيرة نحو شراكات أمنية من خلال مبيعات الأسلحة والتدريب المشترك، واجتماعات على مستوى عالي بين المسؤولين العسكريين والدفاع.²⁰

تشير هذه المعطيات في المنطقة الخليجية بشكل هام إلى توقع بأن تكون فرصة الصين أكثر من مجرد "راكب مجاني Free Rider". وستترجم المصالح الإقليمية المتنامية في هذا الاتجاه إلى دور أكبر في حماية هذه المصالح، وهو تطور هام في منطقة مازالت تحت الرعاية الأمريكية. وبجانب الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية، نقطة أخرى يجب تسليط الضوء عليها وهي جاذبية مشاركة الصين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عبر مبادرة الحزام والطريق، حيث تبرز رؤية إيجابية للمنطقة. في حين تتناول النقاشات الغربية قضايا المنطقة بمفهوم مشكلة يجب حلها، في المقابل تقدم مبادرة الحزام والطريق رؤية إيجابية تربط بين

الدول والمجتمعات عبر القارة الآسيوية. وبالتالي، فإن صياغة الصين عبر مبادرة الحزام والطريق لمستقبل إيجابي في آسيا الوسطى تجاه الشرق الأوسط يظهر التناقض بشكل واضح في رؤى القوى العالمية للمنطقة. فبينما تعاني العواصم الغربية من إرهاب في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، تظل بكين في مراحلها الأولى، متفائلة بشأن مستقبلها في الخليج العربي.

الخاتمة

شكل الهدف من اقتراح هذا البحث استقصاء المسار المستقبلي للعلاقات الصينية العربية في الخليج، من خلال تحليل التطورات التاريخية والديناميكيات الحالية والسيناريوهات المحتملة. ومنه، ستوفر نتائج هذا البحث رؤى قيمة لصناع السياسات والأكاديميين ورواد الأعمال الذين يسعون إلى التعامل مع التطورات في العلاقة بين الصين ودول الخليج العربية.

لقد اتبعت الصين سياسة خارجية طموحة تجاه الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على مدى العقدين الماضيين. كما اقتربت من هذه الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، في الوقت نفسه رفضت الانخراط في المنازعات الإقليمية أو النقاشات حول القضايا الاستراتيجية في الشرق الأوسط. بدورها، تعتبر الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الدول الآسيوية - ليس فقط الصين، ولكن أيضا الهند واليابان وغيرها - مفتاحا لمستقبلها الاقتصادي، حتى وإن استمرت في الاعتماد على الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى فيما يتعلق بالأمور المتعلقة بالأمن والدفاع.

من جانب آخر، فإذا كانت دول الخليج تسعى إلى تعزيز العلاقات العسكرية مع الصين بعد انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من المنطقة، فإن الفرص تكون أفضل من أن تكون متساوية في أن تمتنع بكين، بجانب بيع المزيد من الأسلحة، عن توسيع التزاماتها الأمنية. في الواقع، من الصعب رؤية تجمع للمصالح يجبر الصين على زيادة عملياتها العسكرية بشكل كبير في الشرق الأوسط. فإذا كانت الصين في النهاية، غير مستعدة لعقد الموارد العسكرية لدعم جارتها الأفغانية غير المستقرة لعقود، فإنه من المستبعد أن يؤدي اضطراب إمداداتها بالنفط من الخليج إلى حساب مختلف.

كما أن الاندفاعات الحديثة من العنف في النزاع الطويل بين الإسرائيليين والفلسطينيين ربما قد عززت رؤية بكين بأن هذه المنطقة تحتاج إلى إيجاد طريقها الخاصة من خلال العنف والصراع نحو حل نهائي. قد يستخدم الأمريكيون بلا شك تهديد الصين بتعويض القوات العسكرية الأمريكية لتبرير استمرار التواجد العسكري الأمريكي في دول الخليج. ويبقى السؤال الحاسم ليس ما الذي ستقوم به الصين في ظل هذه الظروف، بل ما هي المصالح الأساسية للولايات المتحدة وكيف يمكن حمايتها بشكل أفضل؟ يرجح أن تتجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى النظر إلى مناطق أخرى - مثل الاتحاد الأوروبي، روسيا، أستراليا، الهند، أو اليابان - لتعويض الضمانات الأمنية الأمريكية، ولكن لن يكون أي من هذه الخيارات مطمئنا بقدر قدرة الولايات المتحدة على منع انقطاع كبير ومستمر في تدفق النفط في الخليج، والذي قد يثير ركودا عالميا. وعليه تستنتج الدراسة ما يأتي:

- تمكنت بكين من استخدام الحرفية الاقتصادية الإيجابية كأداة رئيسية لتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي، حيث تحمل دول الخليج صفتين فريدتين تفسران أهميتها الاستراتيجية لبكين: صادراتها الطاقية الكبيرة وأهميتها الجيوسياسية لمبادرة الحزام والطريق (BRI)؛
- تزايد دور الصين كلاعب إقليمي خارجي هام في الخليج أصبح واضحا بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، وبالأخص خلال جائحة كوفيد-19؛
- ينظر إلى الصين على أنها وافدة جديدة نسبيا إلى المنطقة، وتعتبر الآثار الاستراتيجية الأوسع لتواجد بكين في الخليج مراعاة هامة للعديد من الدول التي لديها مصالح إقليمية؛
- لفهم ما تقوم به الصين في منطقة الخليج، فإنه من المفيد أن ننظر إليها من وجهتي نظر: أولا، كمجموعة من العلاقات الثنائية تتشكل من خلال سياسة إقليمية ثابتة نسبيا، وثانيا كاستجابة للتوترات على مستوى النظام التي تحركها العلاقة المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة؛
- تخضع الصين حاليا لتحول استراتيجي في سياستها الخارجية، بهدف تحديد بوصلتها الاستراتيجية في الثلاثين عاما القادمة لتكون أقرب إلى قيادة العالم في القرن الواحد والعشرين.
- ختامًا، فإن مستقبل العلاقات الصينية العربية في الخليج هو منظر معقد ومتطور مع وجود عدة متغيرات تلعب دورا هاما. فبينما أبدت كل من الصين ودول الخليج العربية اهتماما متزايدا بتعزيز علاقاتهم الاقتصادية والسياسية، فإن اتجاه هذه العلاقة ما زال غامضا. فعوامل مثل التعاون في مجال الطاقة وتطوير البنية التحتية والاعتبارات الجيوسياسية ستستمر في تشكيل البوصلة الاستراتيجية للعلاقات الصينية العربية في الخليج. ومن المحتمل أن تتعمق هذه العلاقات وتتنوع بشكل أكبر في السنوات القادمة، حيث سيجد كلا الطرفين فوائد متبادلة في هذه الشراكة. ولكن ستؤثر التحديات وعدم اليقين -بما في ذلك النزاعات الإقليمية وديناميات القوى العالمية أيضا- على مسار هذه العلاقة. وعليه يتوقف مستقبل العلاقات الصينية العربية في الخليج على قدرة الجانبين على التنقل بسلاسة بين هذه التحديات واستثمار الفرص التي تنتظرهما.
- الهوامش:**

1- Yao Kuangyi, Development of Sino-Arab Relations and the Evolution of China's Middle East Policy in the New Era, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), Volume 1, Issue 1, 2007, pp 1-17.

2- Ibid, p 13.

3- Mohammed Al Amer Ibtisam, Arab-Chinese Relations Under the Belt and Road Initiative, PJAE: - Palarch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology 18 (4), 2021, p 8148.

4- محمد أحمد، العلاقات العربية الصينية ... ماض مشرق ومستقبل واعد، 05-09-2022، 12:37، على الرابط: <https://arabic.cgtn.com/n/BfJIA-CEA-BEA/IHAdEA/index.html>

5- عبد الغفار عادل، مسار العلاقات الصينية ومجلس التعاون الخليجي: بين الماضي والحاضر والمستقبل، موجز قضية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 1 جوان 2022. على الرابط: <https://mecouncil.org>

6- كاظم الأسدي م.م تمارا، العلاقات العربية الصينية (دول الخليج العربي أنموذجا) دراسة مستقبلية، الإثنين 8 جويلية 2019. على الموقع: <https://annabaa.org/arabic/referenceshirazi/19855>

- 7- سه ون، العلاقات العربية-الصينية: نموذج للتعاون المثمر في العصر الحديث، 2022.12.08، اطلع عليه بتاريخ 15 أكتوبر 2023، على الساعة 20.17، للمزيد راجع الموقع: http://arabic.china.org.cn/txt/2022-12/08/content_78557760.htm
- 8- رؤوف هدى، العلاقات الصينية - الخليجية: الدوافع والتحديات، الجمعة 11 نوفمبر 2022، 0:00، انظر الموقع: <https://www.independentarabia.com/node/391046>
- 9- Gunter Jacob and Legarda Helena, BEYOND BLOCS Global views on China and US-China relation, MERICS, No 11, August 2022, p 79.
- 10- Mohammed Al Amer Ibtisam, Op.Cit., p 8150.
- 11- Saleh Almujeem Noura, GCC countries' geoeconomics significance to China's geopolitical ends, Emerald Publishing Limited, REPS Review of Economics and Political Science, Vol. 6 No. 4, 2021, pp. 348-363.
- 12- (From the Embassy of China in Kuwait), "Work together for a bright future", President Xi's speech at Arab League headquarters, Kuwait Times, Tuesday, January 26, 2016, p 12.
- 13 - Lin Christina, China's Strategic Shift towards the Region of the Four Seas: The Middle Kingdom Arrives in the Middle East, ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security, Issue No. 226, April 2013, p 5.
- 14- Mostafa Golam, China's Relations with Arab Gulf States, Conference: The 1st American University in the Emirates International Research Conference, 2017At: American University in the Emirates (AUE), Dubai, UAE November 2017, p 2-3.
- 15- علوي هبة، أثر فاعلية مبادرة الحزام والطريق على تعزيز عالقات التعاون الصينية العربية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 04، العدد 05، ماي 2023، ص 319.
- 16- إبراهيم سمر، مستقبل العلاقات العربية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق، مجلة دراسات شرق أوسطية، انظر الرابط: <http://www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=898>
- 17- Mashino Ito, The Future of The Middle East Caught Between Us-China and Us-Russia Rivalry, Mitsui & Co. Global Strategic Studies Institute Monthly Report, August 2020, p 2.
- 18- Ibid, p 7.
- 19- عبد الحي وليد، مستقبل العلاقات العربية الصينية سنة 2030، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، مارس 2020، ص 33.
- 20- علوي هبة، مرجع سابق، ص 320.